الملاحة على الفراتين

واتفاق المصرف الالماني مع شركة لنج

La Navigation sur le Tigre et l'Euphrate. Entente entre le Deutsch Bank et l'Euphratis and Tigris Steam Navigation Company.

كتب احد مراسلي جريدة « صدى باريس الفرنسوية » رسالة من لندن، هذا تعريبها ، (نقلاً عن عددها ١٠٢٣٦ الصادر بتاريخ ١٢ آب من هذه السنة) قال :

لندن في ١١ آب ١٩١٢.

بلغ لندن هذه الايام خبر مهم وهو : ان المصرف الالماني (دج بنك) صاحب السكة الحديدية البغدادية ، اتفق مع شركة لنج ، صاحبة البواخر التي تسير على الفراتين على الامور الآتية ، وذلك انه تألفت في ٣ تموز ، في بروسل عاصمة بلجكة : « شركة النقليات النهرية في الشرق » ، وقد تقرر غرضها بموجب العهد الآتي :

١ً. شراء او بناء او تحصيل مراكب بخارية وجنائب (اي دوبات) ، لنقل معدات السكة الحديدية على شط العرب ، ودجلة ، والفرات، وسواعدها في ديار العرب العثمانية ، وتحصيل انواع البضائع لتنقل على تلك البواخر والجنائب .

٢ً. كراء او استكراء بواخر وجنائب ، لنقل المواد التي تحمل على ذينك النهرين ، او على شعبهما وسواعدها .

٣ً. المراجعة مع الحكومة العثمانية لتاليف « شركة انكليزية المانية عثمانية » تاخذ على نفسها ما لها وعليها ، وكذلك تاخذ على نفسها معاهدات الشركة التي غايتها هذه الشروط .

٤ً. بيع ، ونقل ، وكراء ، وتبديل المشروعات ، او قسم منها . وكذلك الاملاك والعقارات مهما كانت ، وما لها من الحقوق مهما كان زمانها ، وبيع او وهب استثمارها او استعمالها .

٥ً. وبالجملة عمل كل مايتعلق بالشؤون المذكورة . وللشركة ان تهتم ما عدا

ذلك بالاعمال والاشغال غير المذكورة هنا ، اذا اذن لها اغلب المساهمين .
فهذا ما يتعلق بغرض الشركة .

فالمادة الثالثة والرابعة تشيران الى صفة الشركة التي هي موقتة لا غير وسهولة حدود دائرة اشغالها ، تمكنها من ان تتكيف بموجب ظروف الاحوال

اما راس مال الشركة فهي عبارة عن مليوني فرنك ونصف مليون (٢،٥٠٠،٠٠٠) ، تقسم الى ٥٠٠٠ سهم . وكل سهم عبارة عن ٥٠٠ فرنك وقد دفع منها عشرة في المائة . ولكل من شركة لنج والمصرف الالماني ٢٤٩٧ سهماً . وتمثلو المصرف الالماني هم الادباء هلسريخ مدير المصرف الالماني Helserich ، واتوريا Otto Riese ، وكنرادبيشوف Conrad Bisehoff وتمثلو الاسهم الانكليزية هم الفضلا هنري ف . د . لنج Henry F. D. Lynch وب . بري P. Parry ، والسير چارلس ارشيبلد نيكولصن Sir Charles Archibald Nicholson وقد اتخذ كل منهم سهماً واحداً لنفسه ، وعلى هذا يكون راس المال مقسوماً على السواء بين القبيلين الانكليز والالمان .

اما اصل هذه الشركة فهو هذا : يرتقي امتياز تسيير مراكب لنج الى سنة ١٨٣٤ وذلك ان الحكومة العثمانية ارادت ان تكافئ احسن المكافاة الربان الانكليزي لنج ، لما فعله من المآثر للدولة العثمانية . فاجازت له ان يسير على الفراتين مركبين بخاريين . فاسس الربان المذكور شركة لينتفع بهذا الامتياز . ثم زاد مع الزمان عدد البواخر بفضل ماجاد به أصحاب هذه الشركة من الهدايا (البخاشيش) ، على الطريقة المالوفة يومئذٍ في عهد عبدالحميد فانتقل حينئذٍ ذلك الامتياز الى صورة مشروع يتعلق بالامة الانكليزية .

وفي سنة ١٩٠٩ ، كانت نهاية ايام الامتياز (١) فالح اصحاب الشركة على الحكومة الانكليزية ان تفرغ وسعها لتجديد هذا الامتياز وكان ذلك في اليوم الثاني من ثورة شبان الترك . فطلب مبعوثو بغداد حرية الملاحة على نهري دجلة والفرات وفروعهما وكان يسندهم في

(١) الاصح : حاولت شركة لنج بواسطة حكومتها الانكليزية شرآء المراكب العثمانية وضمها الى مراكبها . (لغة العرب)

هذه الدعوى اعداء وخصوم شركة لنج الذين نشأوا لها فجأة ، فقاوموا تجديد ذلك الامتياز مقاومة عنيفة بل مقاومة الابطال الصناديد .

فلما رأت وزارة حسين حلمي باشا ذلك السد المنيع القائم في وجهها، لم تستطع ان تلبي طلب الوزارة الخارجية الانكليزية ، ففكرت في طريقة تجمع بين الاد رتين النهريتين : ادارة لنج الانكليزية وادارة البواخر العثمانية . التي لها عدة مراكب تسير على الرافدين . فعرضت الوزارة هذا الفكر في ١١ ك ١ سنة ١٩٠٩ على مجلس الندوة ، فلم يتح لها بعد ذلك ان تعتني بالامر لان حلها رجع الى الغد المقبل ولم يقبل ذلك الغد وعلى هذا الوجه حصلت شركة لنج على امتيازها الاول ، بدون ان يثلم منه شيء يذكر .

هذا وكانت شركة سكة حديد بغداد قد تيسر لها في المعاهدة التي حصلت عليها سنة ١٩٠٣ ، ان يكون لها حق ، لان تنقل على الفراتين ، وشط العرب ، المعدات اللازمة ، لبناء واستثمار الخط ونقل عماله في مدة الاشتغال به . فاستصوبت شركة السكة ان تتفق بهذا الخصوص مع شركة لنج ، لكن لما سمع الباب العالي بهذا الاتفاق ، جاهر بانه لا يوافق شروط الامتياز المشروطة على الشركتين : شركة سكة الحديد وشركة لنج . ولهذا حتم عليها ان تتفق مع شركة بواخر الادارة العثمانية النهرية ، اوان تستحصل لنفسها بواخر تتخذها لمصالحها . فاتفقت الشركتان المذكورتان على ادخال شركة المراكب العثمانية ايضاً في هذا الشان ، وعلى هذه الصورة تأسست الشركة البلجكية التي من واجباتها العناية بتحقيق هذه المساعي والسهر عليها .

وحل هذه المعضلة على هذا الوجه مفيد للباب العالي ، ولهذا يؤمل خروج هذا الفكر الى عالم الحقيقة .

ان خطورة هذه المعاملة تفوق بكثير موضوعها ، لانها عبارة عن اول تضافر ، يكون انكليزياً المانياً في آسية الوسطى . وهذا وحده كاف لان يشار اليه بالبنان . فكون المصرف الالماني ، الذي هو المحرك الاول لسكة حديد بغداد ، يتدخل تدخلاً بيناً في هذه المسئلة ، يجعلها في مقام سام من الخطورة والشان . هذا فضلاً عن ان المتداخل فيها ايضاً ، هو لنج ، الرجل المعروفة

مصالحه في بلاد ايران ، وديار العراق لاطلاعه الكافي على هذه الاقطار ،فيزيد حضوره المسئلة مكانة ورفعة في مسائل آسية الوسطى .

ان الفاضل لنج ، كثيراً ما انضم الى حزب المتطرفين المتذمرين من سياسة السيرادورد غراي . ومداخلاته مع النقابة المالية ، التي يرأسها السيرارنست كاسل ، معلومة لدى الخاص والعام . فيكون من البديهي تقرب هذا الائتلاف الذي حصل من سفرة السيرارنست كاسل الى برلين ، في الوقت الذي أقام الاديب هلدان في عاصمة ديار المانية . فهو الذي دبر ، في سنة ١٩٠٣ مع الاديب فون غوينر . فكر مساعدة الانكليز في سكة حديد بغداد . ومنذ ذاك الحين كان له المقام الاول بمنزلة متوسط بين المالية الالمانية وبين المالية الانكليزية .

هذا وقد بلغ المحافل السياسية المطلعة احسن الاطلاع على الاخبار الجارية بين الدول ان مساعدة الانكليز لسكة حديد بغداد تعاد فتجدد . وقد اخذ من يهمهم الامر ان يسعوا كل السعي بين المصرف الالماني وبين مصرف امة الترك ، (١) الانكليزي . والحال ان مؤسس هذا المصرف الاخير هو السير ارنست كاسل في سنة ١٩٠٨ بعد ان رفض ماطلبه منه المصرف العثماني في الاشتراك معه . وذلك لانه لم يرد ان يقيد نفسه اوانه لم يرد ان يغض من نفسه بتشاركه مع المصرف العثماني المتعاهد مع سكة حديد بغداد . لكنه لم يحل عن فكره وهو ان يمد شركة سكة حديد بغداد بما في امكانه من مساعدته اياه بمال الانكليز. وهذا ما يجعله في مقدمة هذا الاقتصاد المالي للبلادين ، بل بيت قصيده ،وقلادة جيده .

فهذا الآفاق الغريب هو هو الذي توجه اليه الانظار ، ونلوي اليه عنان الافكار ، اذ قد يكون اساساً لمراوغة اومحاولة تصرف فيها اسهم سكة بغداد في انكلترا ، تلك الاسهم التي تتداعى في صناديق المصرف الالماني. ومن الواجب تصريفها لا كمال الاشغال في بر الاناضول (اي آسية الصغرى). فتدبر ان كنت من الايقاظ . والسلام .

(١) ويقال ان اسمه في الاستانة « المصرف المالي » . (لغة العرب)